لقد سارت دول العالم كافة في طريق ضمان حقوق الانسان وتوسيع نطاق الحريات الاساسية واحترامها، ونظراً لما مر به الانسان العراقي من مآس طويلة الامد غابت خلالها حقوقه بشكل يكاد يكون تاما وضاعت فيها كرامته وتم ازدراؤه بشكل واسع، وهي الاوضاع التي جرحت الضمير الانساني وآذته بقسوة وهمشت المواطن العراقي وحجمت من اسهامه في بناء حياة رغيدة له وللآخرين، فقد تنادت أطياف المجتمع المدني العراقي لاعداد قاعدة للحقوق الاساسية للأنسان العراقي مساهمة منها في انضاج مجتمع مزدهر يسهم في البناء الانساني.

مشروع الإعلان العراقي لحقوق الانسان

تعلن يوم غد مسودة مشروع الاعلان العراقي لحقوق الانسان، ويتوافق هذا الاعلان مع اجراء شعبي عراقي واسع يصب في الاتجاه نفسه، وهو التظاهر ضد الارهاب والعنف الذي يطول يومياً الكثير من العراقيين الذين لايزالون يعانون طغيان ودموية السلطة السابقة وشرذمتها الفارين.

المدى تنشر اليوم مشروع الاعلان العراقي لحقوق الانسان وفتح الباب لحوارات ونقاشات تخص الاعلان والاجراءات التي من الممكن ان تجعل منه موضع تطبيق وعمل في الحياة الحكومية والمدنية العراقية.

المادة الاولى: المواطنون جميعا متساوون في الحقوق امام القانون ولا يجوز التفرقة بينهم بسبب اللون او الجنس او الدين او المعتقد.

المادة الثانية: المواطنون جميعا متساوون في تحمل الاعباء العامة فإن تحمل المواطن ضررا خاصا لدفع عبء عام كان له الحق في التعويض.

المادة الثالثة: حق الحياة مضمون لكل انسان فلا يجوز الاعتداء عليه او احتقاره او ازدراؤه او اعتقاله او حبسه او حجزه الا بموجب القانون ويثبت للجنين حق الحياة وبقية الحقوق الشرعية ما لم تستدع الضرورة الطبية غير ذلك.

المادة الرابعة: حق التقاضي مكفول للجميع امام محاكم عادلة ونزيهة تتبع امامها اجراءات تقاض سليمة وعادلة تتوفر فيها حقوق الدفاع تامة. ويحظر تشكيل المحاكم الاستثنائية.

المادة الخامسة: حق العيش الكريم مكفول للانسان ويمنع الاسترقاق او الاستعباد. ويحظر اجراء تجارب طبية او دوائية عليه او استنساخه او بيع اعضائه البشرية الا بقانون.

المادة السادسة: يمنع التعذيب الجسدي او المعنوي كوسيلة للضغط على الشخص لانتزاع اعتراف منه او تستخدم كعقوبة قاسية حاطة من كرامته الانسانية.

المادة السابعة: تكفل الدولة حق التعليم للجميع على ان يكون الزاميا في المرحلة الاساسية ومجانيا في المراحل كافة ليهدف انماء شخصية الانسان انماء كاملا والى تعزيز واحترام حقوق الانسان.

المادة الثامنة: للمواطن حق التمتع بالمنجزات العلمية والتقنية والالكترونية بما لا يتعارض مع حقوق الآخرين او النظام العام والآداب العامة.

المادة التاسعة: التمتع بالعناصر الطبيعية للبيئة حق طبيعي للجميع وعلى الدولة والافراد واجب حماية البيئة البرية والجوية والمائية ومواردها بما في ذلك المحافظة على الفئات الحية النادرة.

المادة العاشرة: للمهجرين والمهاجرين العراقيين حقوق مادية ومعنوية واجتماعية لا يجوز سلبها منهم، وتقوم الدولة برعايتها والحفاظ عليها، وتشجيع روابط التواصل بينهم وبين وطنهم باستمرار.

المادة الحادية عشرة: تتمتع المرأة بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية بما في ذلك حق الرعاية الاجتماعية والصحية أثناء الحمل والرضاعة.

المادة الثانية عشرة: لكل عراقي حق الملكية ولا يجوز انتزاعها الا بموجب قانون ولغرض النفع العام مقابل تعويض عادل ولا يجوز مصادرة الاموال الا بحكم قضائي عادل ومشروع.

المادة الثالثة عشرة: حق الجنسية مكفول لكل مواطن عراقي ولا يجوز حرمانه منه وينظم القانون احوال اكتسابها وفقدانها واسترجاعها.

المادة الرابعة عشرة: تمنح دولة العراق حق اللجوء

معروفا بممارسة الاضطهاد او العنصرية او التعذيب او الارهاب او الاستبداد وينظم ذلك بقانون.

المادة الخامسة عشرة: لكل رجل وامرأة الحق بالزواج الشرعي وتكوين الاسرة ورعاية الاطفال ولا يبرم عقد الزواج الا برضا الطرفين الراغبين بالزواج رضا كاملا لا اكراه فيه.

المادة السادسة عشرة: حق العمل مضمون من الدولة لكل قادر عليه من المواطنين وبما يتناسب مع مؤهلاته ولا يجوز اجبار الفرد باعمال دون اجور.

المادة السابعة عشرة: للمواطنين الحق في تولي الوظائف العامة حسب الكفاءة والمؤهل ويمنع التمييز بينهم بسبب اللون او الجنس او الدين او المعتقد السياسي.

المادة الثامنة عشرة: لكل المواطنين دون تمييز الحق بالاضراب والاحتجاج والتظاهر والاعتصام للتعبير عن آرائهم او المطالبة ببعض الحقوق او لرفع بعض القيود عنهم.

المادة التاسعة عشرة: للمواطن الذي اكمل الثامنة عشرة حق المشاركة في الانتخابات العامة والتصويت دون تمييز وله حق الترشيح في الحدود التي يرسمها القانون.

المادة العشرون: على الدولة تأمين حق العيش بمستوى لائق للمواطنين وبما يكفي للمحافظة على صحة الفرد ورفاهيته هو واسرته من مأكل وملبس وعناية صحية وبيئية وتأمينات اجتماعية ضد البطالة والعجز والشيخوخة والترمل واليتم.

المادة الحادية والعشرون: لكل مواطن حرية التنقل والاقامة والسكن في أي مكان داخل العراق والسفر منه والعودة اليه دون قيود.

المادة الثانية والعشرون: 1) المتهم بريء حتى تثبت ادانته بموجب محاكمة عادلة تتبع فيها جميع الاجراءات الاصولية. ولا يجوز استخدام وسائل تعسفية في القبض او الحجز او التحقيق 2) تكون العقوبة شخصية 3) لا جريمة ولا عقوبة الا بنص ولا يجوز سريان القانون بأثر رجعي الا اذا كان متعلقا بالنظام العام.

المادة الثالثة والعشرون: 1) لكل شخص الحرية التامة في الرأي والتعبير عنه، عدا الآراء التي تدعو الى استخدام القوة والارهاب او الاساءة الى عقائد الآخرين وتجريحهم. 2) للمواطنين الحق في تأسيس الاحزاب والنقابات والتنظيمات غير الحكومية ولهم الحق في الخروج منها دون قيود.

المادة الرابعة والعشرون: حرية الاعلام والصحافة بجميع وسائلها المقروءة والمسموعة والمرئية يكفلها الاعلان على ان لا تكون وسيلة لاستخدام العنف والارهاب او الدعوة اليه واشاعة الفساد او التشهير بالامور الخاصة بالانسان.

المادة الخامسة والعشرون: لجميع العراقيين بجميع فئاتهم وطوائفهم واقلياتهم حق التمتع بعاداتهم وتقاليدهم وثقافاتهم وطقوسهم في مناسباتهم واعيادهم.

المادة السادسة والعشرون: يحظر ان يتعرض المواطن للاهمال او الفساد الاداري والاخلاقي وله الحق في التقاضي امام المحاكم المختصة للمطالبة بالتعويض عن الضرر الذي لحق به.

المادة السابعة والعشرون: يمنع استخدام العنف تجاه الاطفال او تشغيلهم دون سن (15) سنة وتضمن حقوقهم الشخصية.

المادة الثامنة والعشرون: حقوق الشعب العراقي هي حقوق افراده فله الحق في استكمال مستلزمات استقلاله الوطني التام وبناء نظام حكمه الدستوري وله السيادة التامة على ارضه وموارده واجوائه ومياهه على وفق ماهو مقرر في ميثاق الامم المتحدة والمعاهدات الدولية.

المادة التاسعة والعشرون: يحمي هذا الاعلان جميع حقوق المواطنين وحرياتهم سواء ماذكر منها فيه او لم يذكر وتعتبر متممة لما هو مقرر للافراد منها بموجب الدستور او القوانين او المعاهدات او المواثيق الدولية ولا يجوز تقييدها بقانون يتعارض او يعطل ممارستها.

الملحق

1) ليس لاحد حق حمل السلاح عدا من ترخص له السلطة الادارية المختصة بذلك.

2) تحل الميليشيات المسلحة لجميع الاحزاب والحركات والتجمعات او تلحق مع معداتها بالقوات المسلحة.

3) يحق لكل مواطن عراقي متضرر من جراء النظام السابق المطالبة بالتعويض المادي والمعنوي على وفق الاصول القانونية.

4) يرفض العراقيون جميع الاعمال الاستفزازية التي تقوم بها قوات التحالف، ولهم الحق في طلب التعويض عن تلك الاعمال وعن الضرب العشوائي والقتل للمواطنين وبناء الحواجز وسد الطرق واعاقة المرور، وجرف الاراضي الزراعية وهدم الدور والمباني واعمال الاعتقال القائمة على الظن وعمليات الاستفزاز اثناء التفتيش على المنازل وفي الشوارع ويثبت حق التعويض عن جميع الاعمال المذكورة سواء قبل (2003/5/1) أو بعده.

5) أ- انشاء محكمة من الدرجة الاولى تختص بدعاوى حقوق الانسان وبأثر رجعي.

ب- ينتدب وزير حقوق الانسان عضوا مراقبا في المحكمة وتكون آراؤه استشارية.

جـ- يحق للأجانب رفع دعاوى حقوق الانسان في العراق.

مؤسسات المجتمع المدني ومشكلات التأسيس

حميد طارش الساعدي

ظاهرة انشاء مؤسسات المجتمع المدني في العراق الجديد بلا شك ظاهرة جديدة حيث كانت مؤسسات المجتمع المدني في فترة حكم النظام البائد عبارة عن واجهات ارادها لتحقيق اهدافه ومن ثم فان السلبيات التي تواجهها في الوقت الحاضر طبيعية قد تواجه أي نشاط جديد ويمكن تلخيصها في قلة الخبرة لدى العاملين في هذه المؤسسات في اتجاهات مختلفة تصل احيانا الى ان البعض يعتبر الانتماء لهذه المؤسسات كحرفة وظيفية يضمن بها مصلحته الخاصة قبل مساهمته في تحقيق اهداف المؤسسة. وكذلك تبرز مسألة العقائدية في هذا النوع من العمل حيث لا يمكن التخلص منها بسهولة او بنفس الدرجة للاعضاء من الانحياز الى عقائدهم وهم يقومون بتحقيق اهداف المؤسسة التي تتطلب دائما الحيادية. هذا اضافة الى ضعف خبرتهم في مسألة التمويل واقامة المشاريع الناجحة التي تضمن تحقيق أهداف المؤسسة وتأمين المستلزمات التي من خلالها يستطيع العاملون الاستمرار في نشاطهم ويضاف الى ذلك ايضاً الخبرة المهنية المطلوبة لأداء اعمال المؤسسة ولغرض معالجة هذه السلبيات نرى وضع برامج تثقيفية لأعضاء هذه المؤسسات تتضمن مبادئ العمل الاساسية مثل الحيادية والنزاهة ومبدأ تحقيق اهداف المؤسسة فوق المصالح الخاصة بل ان نجاح المؤسسة واستمرارها يكمن في مدى تحقيق أهدافها وايضاً وضع برامج مهنية لتحسين الأداء وتحقيق اكبر نسبة من النجاح وتوسيع قاعدة النشاط والبحث عن مصادر التمويل الذاتي لهذه المؤسسات. ونقترح ضمن هذه المعالجات انشاء معهد متخصص في الاقل في المرحلة الحالية لإعداد هذه البرامج وتعليمها. ويمكن أن يكون هذا المعهد من ضمن تشكيلات المنظمات الحكومية أو غير الحكومية يضاف الى ذلك مشاركة المتخصصين بالدراسات والبحوث في هذا المجال والتي من شأنها جعل نشاط هذه المؤسسات في المسار

أول مرة

تأسيس اتحاد لمنتجي الأدوية في العراق

المدى/سناء النقاش

أعلن الأسبوع الماضي عن تأسيس الاتحاد العراقي لمنتجي الأدوية بعد اجتماعات مستفيضة في نقابة الصيادلة للجهات ذات العلاقة بالصناعات الدوائية. وقال الصيدلاني علاء عبد الهادي الشماع الذي انتخب رئيسا للاتحاد في تصريح لـ(المدى) "بعد مشاورات ودراسات عديدة اجتمع في بغداد عدد من أصحاب المصانع والمديرين المخولين للمصانع والشركات التي تنتج الأدوية في العراق لغرض إقرار العقد التأسيسي للاتحاد العراقي لمنتجي الأدوية الذي أعدت مسودته نقابة الصيادلة في العراق بعد مناقشات مستفيضة من قبل الحاضرين الذين يمثلون الهيئة العامة للمؤسسة. وأضاف أن من أهداف الاتحاد التشاور والتنسيق بين الجهات المعنية بصناعة الأدوية وهم أعضاء في الاتحاد وبما يحقق قفزة نوعية في مجال الصناعة الدوائية الوطنية ضمن سياق عمل إقامة الدورات التدريبية العلمية داخل وخارج العراق في إنشاء التعاون مع شركات دوائية معروفة والتشاور في إنشاء المراكز العلمية المتقدمة في الصناعة الدوائية والتقييم المختبري وتقييم الأجهزة وتحديثها والبحوث الدوائية. وبين أن الانتخابات قد جرت لأعضاء مجلس إدارة الاتحاد في جو ديموقراطي وكان من بين أعضاء المجلس الشركة العامة لصناعة الأدوية في سامراء يمثلها الدكتور ذياب عبد محمد الدواح والشركة العامة لصناعة الأدوية في نينوى يمثلها الدكتور فرج محمد عبد الله. والصيدلاني عبد مناف الصراف والصيدلاني الإختصاص باسل محمود الشاكر والصيدلاني الإختصاص قحطان جاسم الزبيدي.

في محاضرة للأمين العام للحركة الاشتراكية العربية في النجف

الوضع الحاضر وآفاق المستقبل

دعوة إلى اتحاد جميع القوى العراقية لرسم برنامج يعزز الوحدة الوطنية

النجف/عبد الهادي الفرطوسي

اقامت الحركة الاشتراكية العربية في محافظة النجف امسية على قاعة غرفة التجارة القى فيها عبد الإله النصراوي الأمين العام للحركة محاضرة بعنوان "الوضع الراهن وآفاق المستقبل" سلط فيها الضوء على كثير من الأوضاع السياسية الحالية، وموقف الحركة الاشتراكية العربية منها، وقد بدأها عن انقلاب 17/تموز، ودور زمرة صدام البكر في الارتباط بالدوائر الأجنبية المشبوهة، ومحاولة تسليمهم كبريت الشرق الى تلك الدوائر، ومن ثم الدور السلبي الذي لعبته تلك العصابة في التلاعب بالقيم العراقية، فلو انها سارت بشكل تدريجي سليم لتسليم السلطة الى العراقيين لما تردت الأوضاع الى هذه الدرجة، وذكر أن الحركة الاشتراكية العربية قد أصدرت منذ البدء برنامجاً طرحته على القوى السياسية يدعو الى تشكيل حكومة عراقية كاملة الصلاحية منتخبة من مؤتمر يمثل كامل الطيف العراقي، وأن يكون للأمم المتحدة دور اساسي في القضية.

ومن المشكلات التي ناقشتها المحاضرة مشكلة الدستور، فقد ذكر المحاضر أن رأي الحركة الاشتراكية العربية، يؤيد ما دعا اليه آية الله السيستاني، وهو كتابة الدستور من قبل جهة منتخبة، غير أن الظروف الأمنية الآن لا تسمح بإجراء مثل هذه الانتخابات، لذا فلا بد من عمل شيء مؤقت وصولاً الى كتابة الدستور والاستفتاء، فكان أن نصت هذه الاتفاقية على تشريع قانون لإدارة شؤون العراق في المرحلة الحالية، وتشكيل مجلس شبه منتخب لم تحدد آليته بعد، ويرى أن هذا الحل سيضع العراق على طريق التحول، ثم يستدرك منبها الى أن الاتفاقية المذكورة قد أجلت مسألة الوجود الأجنبي لحين تشكيل الحكومة القادمة، وأضاف أن هذه المسألة يجب أن تناقش من مدخلين، الأول قانوني، حيث سيتم استبدال كلمة الوجود بكلمة الاحتلال، وهذا الاستبدال سيمنح العراق شرعية دولية، لكن هناك وجهاً آخر للوجود الأجنبي هو القوات الأجنبية الموجودة في البلد، وقد أنيط هذا الموضوع بالحكومة القادمة، فهي مطالبة بأن تضع في الاتفاقية سقفاً زمنياً وبرنامج عمل لإنهاء الوجود الأجنبي، ولتحقيق المصداقية لابد أن يكون للأمم المتحدة دور أساس في ذلك، كما لابد من اتحاد جميع القوى العراقية لوضع برنامج يعزز الوحدة الوطنية ويوضح مستقبل العراق ويخطط لتطور العراق وازدهاره واستغلال موارده.

وقد أسهم الدكتور قيس العزاوي عضو المكتب السياسي للحركة الاشتراكية العربية في الإجابة على أسئلة الحاضرين، ومن بينها توضيح بنود اتفاقية 15/تشرين الثاني، وما يتعلق بالوضع السياسي الدولي وأثره على العراق، وسياسة الخصخصة، التي لجأ اليها بريمر، واعتبر قرارات الخصخصة الصادرة بأمره غير شرعية، وعدها بيعاً لكل مقدرات العراق وثرواته، كما أوضح مفهوم الاشتراكية الديمقراطية الذي تنادي به الحركة الاشتراكية العربية.

رئيس الصابئة المندائيين يتفقد أبناء الطائفة في إيران

بغداد/يحيى الشرع

توجه الشيخ ستار جبار حلو رئيس طائفة الصابئة المندائيين في العراق الى جمهورية ايران الإسلامية لتفقد أبناء الطائفة الموجودين في ايران.

وقال لـ(المدى) أن هدف الزيارة! هو لإعادة العلاقات مع أبنائنا الموجودين في الأهواز ومد جسور العلاقات التي انقطعت زهاء (35) عاماً.

وعلى صعيد العمل قال إن المندى أصدر بياناً ذكر فيه تشكيل لجنة مشرفة على الطائفة لا يحق لغيرها تمثيلها في أي محفل محلي أو خارجي كوننا الممثلين الدينيين والشرعيين للصابئة المندائيين.

وأضاف أن هذه اللجنة المتكونة من رئيس الطائفة وسكرتير مجلس عموم الطائفة ورئيس مجلس شؤون الطائفة العام والمستشار القانوني للطائفة تمكنت من عقد العديد من اللقاءات الثنائية المحلية خدمة لقضية العراق والطائفة منها لقاء مع السادة وزراء الصحة والثقافة وحقوق الإنسان فضلاً عن القيام بالعديد من الزيارات لمقرات الأحزاب والمنظمات والقوى الوطنية.

الأمين العام لتجمع الديمقراطيين الاحرار في البصرة

نسعى لتشكيل مجلس سياسي موحد يضم الاحزاب في المحافظة

البصرة - عبد الحسين الغراوي

بعد سقوط النظام الدكتاتوري تهيأت المناخات المناسبة لمزاولة الاحزاب والحركات والتجمعات السياسية والدينية والتنظيمات المهنية والنقابية نشاطها في جو من الحرية. وأول مرة، بعد غياب طويل، اتضحت امكانية نشوء تنظيمات المجتمع المدني وتعدد برامج العمل التي تعتمدها والاهداف التي تتوخاها وتعمل من اجلها.

تجمع الديمقراطيين الاحرار في البصرة هو واحد من التشكيلات السياسية والاجتماعية التي تزخر بها هذه المحافظة، وتدعو الى بناء عراق حر ديمقراطي في ظل دستور جديد ينظم الحياة العامة.

(المدى) التقت الامين العام لهذا التجمع المحامي طارق الابريسم الذي تحدث عن اهداف هذا التجمع وطموحاته.

حركة الخلاص والحرية

تمتد الجذور الأولى للتجمع - يقول طارق الابريسم - الى منظمة عملت سرا باسم الخلاص والحرية انبثقت بعد انتفاضة آذار 1991 ردا على حالة الاحباط التي لحقت بالحياة السياسية العراقية نتيجة للحملة الدموية التي شنها النظام ضد المنتفضين.

لقد عملت المنظمة مع عدد من المنظمات السرية الاسلامية والوطنية ضد النظام السابق مستخدمة اساليب مختلفة، كالتحريض وفضح الاساليب القمعية وجمع المعلومات بهدف خلق حالة من الرفض الشعبي، وتعزيز فعل الارادة الوطنية بموازاة ارادة المجتمع الدولي الذي سعى للاطاحة بالنظام الصدامي. بعد سقوط النظام اقيم تجمع الديمقراطيين الاحرار في البصرة باجتماع موسع لكوادر التجمع، واعلن عنه، كما عقد المؤتمر التأسيسي في 21 نيسان واعلن عن برنامجه وأهدافه لبناء عراق حر ديمقراطي تعددي دستوري موحد تشاع فيه الديمقراطية في كل مفاصل الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

واضاف الامين العام للتجمع انه، بعد عقد المؤتمر الأول اتسع التنظيم وضم عددا كبيرا من المثقفين والادباء والمستقلين والماركسيين والاسلاميين، وشرع بالتهيئة لانتخابات الاتحادات والنقابات والمنظمات المهنية في البصرة لانها تشكل العمود الفقري للمجتمع المدني والدعامة الاساسية للديمقراطية وفازت كوادر التجمع بعضوية العديد من الهيئات الادارية الجديدة مثل اتحاد ادباء البصرة ونقابة الصحفيين ونقابة المعلمين وجمعية الشعراء الشعبيين وجمعية التشكيليين والفنانين وجمعية الضباط المحاربين وجمعيات انسانية اخرى، بعد ذلك جاءت خطوة الاتصال بالاحزاب السياسية اذ بدأ التجمع حوارا معمقا من اجل عقد مؤتمر وطني للاحزاب السياسية العاملة على الساحة البصرية لغرض الاتفاق على برنامج عمل مشترك يعمق التفاهم ويحوي أواصر الوحدة الوطنية في مواجهة مهمات مرحلة الانتقال، وقد تكللت جهودنا بالنجاح مع مابذلته الاحزاب السياسية من جهود ايجابية حتى عقد المؤتمر في 7 ايار الماضي في مقر حركة الوفاق الوطني وتم الاتفاق على تشكيل لجنة للتنسيق والمتابعة وعقدت هذه اللجنة أول اجتماع لها وانتخب السيد صلاح البطاط رئيسا لها ثم اصبحت رئاستها دورية وقامت اللجنة باعمال مهمة، اذ حاورت قوات التحالف من اجل تكوين مجلس اداري في المحافظة، وبعد ثلاثة اشهر من العمل تم اختيار اعضاء المجلس الاستشاري للمحافظة.

مجلس سياسي موحد

لكن مع الاسف تعرضت اللجنة الى صعوبات ادت الى جمود نشاطها وتوقف فعالياتها مؤقتا. ونحن اليوم نتدارس مع بقية الاحزاب امكانية بناء مجلس سياسي موحد يضم جميع القوى السياسية في المحافظة لاستئناف مسيرة العمل الوطني وايجاد خطاب سياسي موحد على اساس القواسم المشتركة للنهوض بمهمات المرحلة.

وعن الخلفية السياسية التي تمخض عنها لقاء تجمع الديمقراطيين الاحرار مع السيد نصير كامل الجادرجي مؤخرا قال الابريسم ان هذا اللقاء جرى خلال الشهر الماضي وتدارسنا معا امكانية توحيد اساليب العمل مع الحزب الوطني الديمقراطي واسفر اللقاء عن نتائج طيبة سوف تعطي ثمارها في المستقبل القريب موضحا انه ليس للتجمع ايديولوجية مصممة سلفا او منهجية جاهزة ينظر من خلالها الى الحياة، بل هناك اطار فكري عام واحد يتمثل بالسعي الى تحقيق نظام ديمقراطي يضمن مشاركة جميع الاطياف بالاستناد الى دستور دائم يؤطر الفعاليات والانشطة السياسية، ذلك أن مستقبل العراق الجديد مرهون بتطوير الديمقراطية وصيانة الحريات وكفالة الحقوق التي اهدرت، وان الاطار الفكري الذي يجمعنا هو الايمان ببناء نظام ديمقراطي يحترم الانسان والعلم وحقوق الاقليات والمجاميع العرقية والدينية على قاعدة المساواة بغض النظر عن العرق واللون او الجنس، ونسعى الى تأسيس برنامجنا على وفق الانسان واحترام خياراته والعمل على اشباع حاجاته المادية والروحية وتمكينه من اخذ فرصته في الحياة.

وفد منظمة السلام المسيحيين يؤدون الصلاة على ضحايا المقابر الجماعية

المدى-كربلاء

زار وفد من منظمة صناع السلام المسيحيين برئاسة السيد كلف كندي جمعية مراقبة حقوق الانسان العراقية في كربلاء، وقدم الوفد شرحا وافيا عن مهمتهم في العراق التي تتركز على الحد من أعمال العنف ومراقبة العراقيين من ضحايا انتهاك حقوق الانسان من قبل قوات الائتلاف لغرض الحصول على المعلومات وتزويد المنظمات العراقية بها. وانهم هنا يصنعون السلام وازالة الخوف وتقديم العون.

وقدم القاضي احمد الهلالي المنسق العام للجمعية شرحا مطولا عن واقع عمل الجمعية منذ تأسيسها مع دخول قوات الائتلاف الى العراق.

وتكون الجمعية اضافة الى قيامها باكتشاف المقابر الجماعية وتحديد أماكنها فانها تعمل على مراقبة انتهاك حقوق الانسان من قبل قوات الائتلاف وتحدد الانتهاكات التي حدثت في زمن النظام السابق.

وفي نهاية الزيارة قام الوفد بزيارة احدى المقابر الجماعية في كربلاء وصلى امام اضرحة (300) شهيد سقطوا ايام الانتفاضة الشعبانية ودفنوا في مقبرة جماعية واحدة.